



٢- سرعة اتخاذ اللازم نحو تسجيل الكيانات الفردية المحولة خلال السنة الأخيرة من شركات الأشخاص إلى شخص طبيعي وتسجيل إقراراتهم بعد تعديل تلك الكيانات وطبقاً لما جاء بالكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ .

٣- استكمال قاعدة البيانات فيما يخص النماذج المصدرة إلى الممول وعلوم الوصول وحالات الاستدلال وعدم الاستدلال على الممول (هام جداً) بأقصى سرعة.

٤- سرعة استدعاء الممولين الذين يستوجب الإقرار الضريبي استدعائهم للتصحيح.

٥- سرعة تحديث الموقف الضريبي للممول الذي يزور المأمورية بناء على مكاتبة مركزية لبيان موقفه من تقديم الإقرار من عدمه أو تصحيح بياناته التي لم تدرج وتوضيح موقفه على قاعدة البيانات. ونهيب بالسادة الزملاء العمل به من تاريخه مع تحرير تقرير أسبوعي من شعبة الحاسب بما تم تعديله من بيانات.

والله الموفق،

صدر في ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٦

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية